### بعدما ارتفع مؤشر الدولار إلى مستوى 105.63

# «الوطني»: تباطؤ وتيرة نمو الأجور في الولايات المتحدة يقلل من مخاوف رفع الفائدة

- نشاط قطاع الخدمات الأمريكي ينكمش خلال ديسمبر الماضي للمرة الأولى منذ عامين ونصف العام
- مؤشر مديري المشتريات في المملكة المتحدة يرسم صورة قاتمة للمستقبل

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ"الوطني" أن محضر اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة كشف عن التزام المسؤولين بكبح جماح التضخم وبقاء سعر الفائدة مرتفعاً حتى يتم إحراز المزيد من التقدم. كما أعرب الأعضاء عن أهمية مواصلة سياسة التشديد النقدي المتبعة حالياً طالما ظلت معدلات التضخم مرتفعة. ويعكس المحضر المعنويات التي عبر عنها جيروم باول في مؤتمره الصحفي بعد رفع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة أسعار الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس. وبتلك الزيادة التي رفعت النطاق المستهدف لسعر الفائدة إلى 4.25 4.5–% %، والتي تعتبر أعلى المستويات المسجلة منذ 15 عاماً، أنهى الاحتياطي الفيدرالي سلسلة رفع سعر الفائدة للمرة الرابعة على التوالي بمقدار ثلاثة أرباع نقطة مئوية كل مرة.

وأعرب صانعو السياسات النقدية عن قلقهم إزاء سوء تفسير الأسواق المالية لالتزامها بكبح جماح التضخم، حيث أكد المحضر أنه "سيكون من المهم أن نعلن بوضوح أن تباطؤ وتيرة رفع أسعار الفائدة لم يكن مؤشراً على أي ضعف في عزم اللجنة على تحقيق هدفها الخاص باستقرار الأسعار". أما على المدى البعيد، توقع مسؤولو الاحتياطي الفيدرالي رفع سعر الفائدة بالقرب من 5 % بنهاية عام 2023. وفي نفس الوقت، تحدد الأسواق حالياً إمكانية رفعها في حدود 0.5 – 0.75 نقطة مئوية خلال الأشهر المقبلة قبل خفضها بالنصف الثاني من العام نحو نطاق 4.5 % 4.75– % على الرغم من التوجيهات المستقبلية لمجلس الاحتياطي الفيدرالي.

كما سلط المحضر الضوء على أن الأعضاء يرون مخاطر التراجع في وقت مبكر والمخاطرة بارتفاع معدلات التضخم تفوق مخاطر الحفاظ على السياسات النقدية المتشددة لفترة طويلة مما يؤدي إلى زيادة وتيرة تباطؤ النمو الاقتصادي.

وبالإضافة إلى رفع سعر الفائدة، قام الاحتياطي الفيدرالي بتخفيض ميزانيته العمومية عن طريق تقليص حيازته بما يصل إلى نحو 95 مليار دولار من السندات والأوراق المالية مستحقة السداد على أساس شهري بدلاً من إعادة استثمارها. ومن خلال هذا البرنامج الذي بدأ تطبيقه منذ بداية شهر يونيو، نجح الاحتياطي الفيدرالي في تقليص ميزانيته العمومية بمقدار 364 مليار دولار إلى 8.6 تريليون دولار.

نمو الأجور الضعيف يشير إلى تباطؤ التضخم

في الوقت الذي شهدت فيه عدد من مؤشرات التضخم بعض التقدم مؤخراً، نلحظ أن سوق العمل، الذي يعتبر من أبرز الأهداف الجوهرية لرفع سعر الفائدة، اتسم بالمرونة. وعلى الرغم من تباطؤ وتيرة نمو الوظائف غير الزراعية في الولايات المتحدة الشهر الماضي، إلا انها تجاوزت التوقعات. إذ ارتفع عدد الوظائف غير الزراعية بنحو 223 ألف وظيفة خلال الشهر، متخطية توقعات بوصولها إلى 200 ألف، بينما انخفض معدل البطالة إلى 3.5 %، أي أقل من التوقعات بمقدار 0.2 نقطة مئوية. في حين تباطأت وتيرة تراجع الوظائف هامشياً مقابل زيادة بنحو 256 ألف وظيفة في نوفمبر. وكان نمو الأجور أقل من المتوقع مما يبرز إمكانية تراجع الضغوط التضخمية. حيث ارتفع متوسط الأجر في الساعة بنسبة 0.3 % على أساس شهري وارتفع بنسبة 4.6 % مقارنة بمستويات العام الماضي، مقابل التوقعات التي اشارت إلى تسجيل نمواً بنسبة 0.4 % و5 % على التوالي.من جهة أخرى، انخفض عدد الأمريكيين الذين تقدموا بطلبات للحصول على إعانات البطالة لأول مرة لأدنى مستوياته المسجلة منذ ثلاثة أشهر إلى 204 ألف طلب خلال الأسبوع الأخير من ديسمبر، في حين زادت فرص العمل إلى 10.458 مليون في نوفمبر، مما يُترجم إلى معدل 1.74 وظيفة لكل شخص عاطل عن العمل. بالإضافة إلى ذلك، تخطت رواتب القطاع الخاص التوقعات وزادت بمقدار 235 ألف وظيفة الشهر الماضي بعد ارتفاعها بمقدار 182 ألف في نوفمبر. وكانت توقعات الاقتصاديين قد اشارت إلى زيادة عدد وظائف القطاع الخاص بنحو 150 ألف وظيفة فقط.

وسلطت التقارير الضوء على قوة سوق العمل بنهاية عام 2022، على الرغم من موجة تسريح الموظفين في قطاع التكنولوجيا وباقي القطاعات التي تتأثر بسعر الفائدة مثل التمويل والإسكان.

رد فعل الأسواق

كان أداء الدولار جيداً مقابل نظرائه من العملات الرئيسية قبل صدور تقرير الوظائف الأمريكي يوم الجمعة، حيث أشار محضر اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة إلى أن سعر الفائدة سيظل مرتفعاً لفترة أطول مما كان متوقعاً. إلا أن تباطؤ نمو الأجور أدى إلى تعزيز التوقعات باتخاذ مجلس الاحتياطي الفيدرالي موقف أقل تشدداً، مما أدى إلى تزايد العمليات البيعية على الدولار بصفة عامة. وارتفع مؤشر الدولار إلى مستوى 105.63 قبل ان يتخلى عن معظم مكاسب الأسبوع لينهي التداولات مغلقاً عند مستوى103.911. في حين تمكن كلا من اليورو والجنيه الإسترليني التعافي من أدنى مستوياتهما المسجلة خلال الأسبوع وتعويض معظم خسائرهما. إذ ارتفع اليورو من 1.0482 لينهي تداولات الأسبوع مغلقاً عند مستوى 1.0647، بينما قفز الجنيه الإسترليني من 1.1838 إلى 1.2096. وبالمثل، ارتفع الين الياباني بوتيرة قوية، مما دفع الزوج إلى مستوى منخفض بلغ 132.07.

بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت الأسهم وانخفضت عوائد سندات الخزانة الأمريكية يوم الجمعة وسط مؤشرات على تباطؤ التضخم مما ساهم في تهدئة المخاوف المتعلقة بمسار الاحتياطي الفيدرالي الخاص برفع سعر الفائدة.

مؤشر مديري المشتريات لقطاعي التصنيع والخدمات

واصل قطاع التصنيع الأمريكي انكماشه في ديسمبر، إلا ان ضعف الطلب وسط ارتفاع تكاليف الاقتراض دفع المؤشر الخاص بقياس الأسعار التي تدفعها المصانع مقابل المدخلات إلى أدنى مستوياته المسجلة في أكثر من عامين ونصف العام، مما يشير إلى بدء تراجع تضخم السلع. وقال معهد إدارة التوريدات (ISM) الأسبوع الماضي أن مؤشر مديري المشتريات لقطاع التصنيع انخفض إلى 48.4 الشهر الماضي مقابل 49.0 في نوفمبر، متراجعاً بذلك للشهر الثاني على التوالي وبما يمثل أضعف قراءة له منذ مايو 2020.

وفي نفس الوقت، انكمش نشاط قطاع الخدمات للمرة الأولى منذ نحو عامين ونصف العام في ديسمبر، في حين تباطأت وتيرة ارتفاع الأسعار التي تدفعها الشركات بشكل كبير، مما يدل على أن التضخم بدأ في الانحسار. وانخفض مؤشر مديري المشتريات للقطاع غير التصنيعي التابع لمعهد إدارة التوريدات إلى 49.6 الشهر الماضي مقابل 56.5 في نوفمبر. وكانت هذه هي المرة الأولى منذ مايو 2020 التي يتراجع فيها مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات إلى ما دون حاجز 50، مما يشير إلى انكماش القطاع الذي يمثل أكثر من ثلثي نشاط الاقتصاد الأمريكي.

وبخلاف فترة تفشي جائحة كوفيد19–، تعتبر تلك القراءة الأضعف لمؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات منذ أواخر عام 2009. بالإضافة إلى ذلك، تراجعت قراءة المؤشر الآن دون مستوى 50 وهو الأمر الذي يراه معهد إدارة التوريدات (ISM)أنه مع مرور الوقت سيتسق مع الركود الاقتصادي بصفة عامة.

أوروبا والمملكة المتحدة

انخفض معدل التضخم في منطقة اليورو الشهر الماضي، إلا أن ضغوط الأسعار الأساسية ما زالت تواصل صعودها ومؤشرات النمو الاقتصادي تعتبر معتدلة بصورة مدهشة، مما يشير إلى أن البنك المركزي الأوروبي سيواصل رفع سعر الفائدة خلال الأشهر المقبلة. حيث وصل معدل التضخم الرئيسي، الذي يشمل تكاليف المواد الغذائية والطاقة، إلى 9.2 % على أساس سنوي في ديسمبر. وتأتي تلك القراءة بعد وصول معدل التضخم الرئيسي لشهر نوفمبر إلى 10.1 %، والذي يمثل أول انكماش في الأسعار منذ يونيو 2021. إلا أن الرقم الأساسي الذي يستبعد أسعار المواد الغذائية والطاقة التي تتسم بالتقلب، ارتفع إلى 6.9 % مقابل 6.6 %. وفي مواجهة الارتفاع التاريخي الذي شهدته الأسعار، قام البنك المركزي الأوروبي منذ يوليو بزيادة تكاليف الاقتراض بأسرع وتيرة على الإطلاق، كما وعد بتطبيق سلسلة من التحركات الإضافية هذا العام لكبح جماح التضخم الذي يتوقع الاقتصاديون بقاؤه فوق مستوى 2 % المستهدف حتى عام 2025.

مؤشر مديري المشتريات في المملكة المتحدة

ما زال الوضع في المملكة المتحدة يزداد سوءاً مع ختام النشاط الاقتصادي عام 2022 بأداء ضعيف. إذ انخفض مؤشر مديري المشتريات لقطاع التصنيع إلى أدنى مستوياته المسجلة في 31 شهراً وصولاً إلى 45.3 في ديسمبر، مقارنة بقراءة نوفمبر البالغة 46.5. وتعتبر هذه القراءة واحدة من أضعف القراءات المسجلة منذ منتصف عام 2009 وتمثل الشهر السادس على التوالي من الانكماش لهذا القطاع. وفي ذات الوقت، ظل نشاط قطاع الخدمات في منطقة الانكماش بنهاية عام 2022. وانخفضت أنشطة القطاع هامشياً، في حين تراجعت الأعمال الجديدة ووصلت إلى أضعف معدلاتها المسجلة منذ ثلاثة أشهر. كما أظهرت ضغوط التكلفة علامات تشير إلى الضعف، في ظل انخفاض معدلات التضخم لكل من نفقات التشغيل والرسوم. وعلى الرغم من ذلك، ما تزال ضغوط الأسعار مرتفعة، وبيئة الأعمال التجارية تتسم بتزايد التحديات. من جهة أخرى، تم تعديل القراءة النهائية لمؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات في المملكة المتحدة وخفضها إلى 49.9 مقابل 50.0 مما يشير إلى تسجيل هذا القطاع إلى انكماش هامشي. إلا انه على الرغم من ذلك، تشير تلك القراءة إلى تحسن الأداء مقارنة بالقراءة السابقة التي بلغت 48.8.

الولايات المتحدة تشهد تباطؤ نمو الأجور

### خلال معرض خريجي الجامعة الأسترالية

# بنك الخليج يمنح جوائز لمشاريع التخرج الأكثر ابتكاراً واستدامة

- سلمى الحجاج: حريصون على تطوير الشباب وتشجيعهم على الابتكار ليصبحوا قادة المستقبل
- مي العويش: سعدنا كثيرا بمستوي الخريجين المتميز الذي ظهر جليا في 30 مشروعا قمنا بتقييمها

اختتم بنك الخليج رعايته البلاتينية لمعرض مشاريع التخرج لطلاب كلية الهندسة في الجامعة الأسترالية، وذلك في إطار دعمه المستمر لفئة الشباب، ومساعيه المتواصلة لتمكينهم وتشجيعهم على الابتكار وترسيخ مفاهيم الاستدامة في المجتمع.

وقام فريق الابتكار في بنك الخليج بقيادة رئيس وحدة التحول الرقمي والابتكار مي العويش بتقييم 30 مشروعاً، تقدم بها نحو 137 طالباً وطالبة من خريجي أقسام كلية الهندسة في الجامعة الأسترالية.

وفي نهاية عملية التقييم أعلن فريق الإبتكار فوز 4 مشاريع تخرج باعتبارها الأكثر ابتكاراً واستدامة وهي:–

مشروع معالجة التربة الملوثة (الهندسة المدنية).

تحويل النفايات إلى طاقة حيوية (هندسة البترول (.

استخدام الألياف الطبيعية في تحسين الأداء الإنشائي للخرسانة (الهندسة الميكانيكية).

إدارة النفايات الذكية (الهندسة الكهربائية).

وبهذه المناسبة، قالت مدير عام الموارد البشرية في بنك الخليج، سلمى الحجاج " تأتي رعايتنا للمعرض انطلاقاً من المساعي الحثيثة التي يبذلها بنك الخليج لتمكين الشباب وتحفيزهم على الابتكار باعتبارهم الثروة الحقيقية التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني والقطاع الخاص في النمو والتطور "

وأضافت:" نحرص على دعم المواهب والاستثمار في الشباب وحثهم على الابتكار، والمساهمة بشكل فاعل في ترسيخ معايير الاستدامة في الكويت من خلال تحفيز وتشجيع الأفكار المبتكرة ذات التأثير الإيجابي على البيئة، القادرة على المساعدة في حل المشاكل التي تواجه المجتمع، سواء من خلال دعم كافة الفعاليات التي تصب في نفس الاتجاه، أو منح الشباب المتميزين فرص واعدة للانضمام إلى عائلة بنك الخليج، للحصول على رعاية أكبر لمواهبهم ومساعدتهم على التطور والترقي.

ولفتت إلى أن بنك الخليج يلعب دوراً حيوياً في تطوير المواهب من الكوادر الشبابية وتشجيعهم على الابتكار ليصبحوا قادة المستقبل، سواء داخل البنك أو خارجة، وذلك تطبيقاً لاستراتيجية بنك الخليج 2025 ورؤية الكويت 2035.

من جانبها، قالت رئيس وحدة التحول الرقمي والابتكار مي العويش "سعدنا كثيراً بالمستوى المتميز للخريجين من مختلف الأقسام، والذي ظهر جلياً على نوعية مشاريع التخرج التي تقدموا بها ".

وأشارت إلى أن فريق الابتكار في بنك الخليج حرص خلال فعاليات المعرض على إجراء مقابلات مع الخريجين لمساعدتهم على التفكير الابتكاري، واستخدام أفكارهم ومشاريعهم في التأثير الإيجابي على الاستدامة في الكويت، مجتمعياً واقتصادياً وبيئياً.

وأوضحت أنه انطلاقاً من أهداف بنك الخليج الرامية إلى تقديم نموذج متميز في دعم الابتكار والاستدامة، جعلهما معياراً رئيسياً في اختيار المشاريع الفائزة في المعرض، مؤكدة أن تشجيع الابتكار يخلق مستقبلا أفضل للكويت.

تتمثل رؤية «الخليج» في أن يكون البنك الرائد في الكويت، من خلال مشاركة موظفيه في العمل في بيئة شاملة ومتنوعة لتقديم خدمة عملاء ممتازة، مع الحرص على خدمة المجتمع بشكل مستدام. وبفضل الشبكة الواسعة من الفروع والخدمات الرقمية المبتكرة التي يحظى بها البنك، يمنح عملائه حق اختيار كيفية ومكان إتمام معاملاتهم المصرفية، مع ضمان الاستمتاع بتجربة مصرفية بسيطة وسلسة.

ويلتزم «الخليج» بدعم الاستدامة على المستوى المجتمعي والاقتصادي والبيئي، في مبادرات يتم اختيارها وتحديدها إستراتيجياً، بما يعود بالنفع عليه بشكل خاص، وعلى البلاد بشكل عام، كما يدعم رؤية الكويت 2035 «كويت جديدة»، ويعمل مع الجهات المختلفة على تحقيقها.

جماعية لفريق الابتكار في بنك الخليج

# «بوبيان» ينظم ورشة عمل لموظفي العلاقات العامة بجامعة الكويت

لقطة جماعية لمتدربي ورشة العمل

نظم بنك بوبيان ورشة عمل حول أساسيات التصوير الاحترافي باستخدام الهواتف الذكية بالتعاون مع مركز الاستشارات والتدريب بعمادة القبول والتسجيل في جامعة الكويت، وذلك في إطار حرص البنك على تعزيز مساهماته الاجتماعية مع مختلف الجامعات والمؤسسات في الكويت.

وقال مدير عام مجموعة الموارد البشرية في بنك بوبيان عادل الحماد أن هذه الورشة تأتى لتؤكد جهود البنك ومساعيه المستمرة لتوفير التدريب اللازم لمختلف القطاعات لاسيما الجامعات والهيئات المستقلة بما يساعد موظفيها على أداء مهامهم بصورة احترافية في مجال العلاقات العامة الذي يتميز بالتفاعل المباشر مع الأشخاص ويتطلب مهارات شخصية وفنية وتقنية خاصة.

وأوضح الحماد أن ورشة العمل التي عُقدت على مدار يومين بحضور 43 مشاركاً من موظفي إدارة العلاقات العامة بجامعة الكويت تطرقت إلى عدة موضوعات من بينها كيفية التصوير من خلال الهاتف الذكي، والتوظيف الصحيح لمصادر الإضاءة، والتصوير الليلي، وتصوير المنتجات والاشخاص والتغطية الصحفية للفعاليات.

تعاون مستمر مع جامعة الكويت

من ناحية أخرى، أشاد الحماد بالتعاون مع جامعة الكويت بمختلف إداراتها وقطاعاتها، والذي أثمر عن العديد من الأنشطة والفعّاليات مثل رعاية البنك للمعرض الوظيفي الذي نظمته جامعة الكويت مؤخراً داعماً لاستكشاف المواهب الوطنية وتوفير فرص عمل للكوادر الوطنية من الشباب الراغب في الالتحاق بالعمل في القطاع المصرفي.

كما وقع البنك اتفاقيات تعاون مع العديد من الكليات من بينها كلية العلوم الإدارية وكلية الهندسة والبترول لتوفير وظائف للخريجين وتطوير وتدريب الكوادر الوطنية الشابة ودعمها في مختلف المجالات الحديثة، لاسيما تلك التى تتعلق بالعمل في القطاعين المصرفي والمالي اللذان يعتبران الأكثر جذباً لشباب الخريجين.

وأضاف الحماد أن هذه الاتفاقيات تهدف إلى توفير فرص للطلبة تتيح لهم من خلالها كسب الخبرات العملية والحصول على فرص تدريبية تصقل المهارات المطلوبة في سوق العمل مؤكداً مواصلة بنك بوبيان دعم مختلف شرائح المجتمع لاسيما الطلبة، إيماناً منا بأنهم مستقبل الكويت والمحرك الرئيسي للتنمية وتحقيق النجاح والإنجاز لدولة الكويت